وغيره انباجة النهي عنها للتنزيه ولابي داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وعن الجوالة اذا تغير لحمها بأكل النجاسة وصح النووي انه ان ظهر تغير لحم البطة من نتن او دجاج بالرائحة والنتن في عرفها وغيره كره اكلها وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة الى ان النهي للتحريم وهو الذي صححه الشيخ ابو اسحق المروزي وامام الحرمين والبغوي والغزالي ولم يسم الرجل المذكور في الحديث وفي سياق الترمذي انه زهدم وكذا عند ابي عوانة في صحيحه ويحتمل ان يكون كل من زهدم والاحر امتنعا على الاكل **فقال** ابو موسى له **هلم** تعالى **فلأحدثك عن ذاك** اي فوالله لاحدثنكه اي عن الطريق في جعل اليمين وان اصل اليوم بينة **فلا حدثك** ولابي ذر عن الحموي والمستملي **فلأحدثنك** بنون التاكيد **عن ذاك** باللام قبل الكاف **اني اتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من الاشعريين** ما بين الثلاثة الى العشرة من الرجال **نستحمله** بطلب منه ان يحملنا ويحمل انفسنا في غزوة تبوك على شيء من الابل **قال** صلوات الله وسلامه عليه **والله لا احملكم وما عندي ما احملكم** اي عليه **فاتي النبي** بهم المرة مبنيا للمفعول **صلى الله عليه وسلم نهب ابل** من غنيمة **فسأل عنا فقال اين النفر الاشعريون فاتينا فأمر لنا بخمس ذود** بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وبعدها دال مهملة وهو من الابل ما بين الثنتين الى التسعة وقيل ما بين الثلاث الى العشرة والفظه مؤنثة اذا احدها من لفظها كالنعم وقال ابو عبيد الذود من الاناث دون الذكور في غزوة تبوك ثنتية ابعرة وفي الايمان والنذور ثلاثة ذود لاثنا في في ذلك لان ذكر عدد لا ينافي غيره وقوله خمس بالتنوين وفي بعض بغير تنوين على الاضافة واستنكره ابو البقاء في بيه قال والصواب تنوين وان تكون ذود بدل من خمس فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لان العدد المضاف غير المضاف اليه فيلزم ان يكون خمسة عشر بعيرا لان الابل الذود ثلاثة وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال ما ادري كيف حكم بفساد المعنى اذا كان العدد كذا وكيف عدد الابل خمسة عشر بعيرا فيما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه خذ هذين المقرونين وهذين القرينين الى ان عد بيث مرات والذي قاله انما يتم ان لو جاءت رواية صريحة لو بيعطهم سوى خمسة ابعرة **غر الذهري** بضم الغين المعجمة وتشديد الراء والذهري بالذال المعجمة المضمومة وفتح الراء هم ذورة وهي اعلى كل شيء اي ذوي الاسنمة البيض من سمنهن وكثرة لحومها **ثم انطلقنا قلنا ما صنعنا** بسكون العين **خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحملنا وما عنده ما يحملنا** بفتح اللام في الاخير

تغفلنا

تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه بسكون اللام اي طلبنا غفلته وكنا سبب ذهوله عما وقع **والله لا يفلح ابدا فرجعنا اليه** صلوات الله وسلامه عليه **فقلنا له ذلك فقال لست انا احملكم ولكن الله حملكم** حقيقة لانه خالق افعال العباد وضاف مناسب لما ترجم به وقال ابن المنير الذي يظهر ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف لا يحملهم فلما حملهم راجعوه في يمينه فقال انا ما حملتكم ولكن الله حملكم فبين ان يمينه انما انعقدت فيما يملك فلو حملهم على ما يملك لحنث وكفر ولكنه حملهم على ما لا يملك ملكا خاصا وهو حال الامر بهذا لا يكون قد حنث في يمينه هذا مع قصده عليه الصلاة والسلام في الاول انه لا يحملهم على ما لا يملكه بتر حي يتكلفه ونحو ذلك واما قوله صلى الله عليه وسلم عقب ذلك لا احلف على يمين اي اخرى فاسيء قاعدة مستمرة كانه يقول ولو كنت حلفت لكن رايت تركه ما حلفت عليه خيرا منه لاحلفت نفسي وكفرت عن يميني قال وهم انما سألوه ظنا انه يملك حملا فحلف لا يحملهم على شيء يملكه لكونه كان حينئذ لا يملك شيئا من ذلك انتهى ووجهه البدء بالوهم بين في مصابيح بان مكارم اخلاقه في حقه صلى الله عليه وسلم وافرة بالمؤمنين فرحمته بهم تابى انه صلى الله عليه وسلم يحلف على عدم حملانهم مطلقا قال والذي يظهر لي ان قوله وما عندي ما احملكم جملة حالية من فاعل الفعل اعني بلا او منصوبة اي لا احملكم في حالة عدم وجداني لشيء احملكم عليه اي انه لا يتكلف حملهم بقرض او غيره لما راه من المصلحة المقتضية لذلك وحينئذ يحمل بهم على ما جاء من مال الله لا يكون مقتضيا لحنثه واجيب بان المعين ازالة المنة عنهم واضافة النعمة لمالكها الاصلي ولم يرد جاز لاصلا في حملهم لانه لو اراد ذلك ما قال هذا بعد **اني** ولابي ذر وابي **والله لا احلف على يمين** اي على محلوف يمين وسماه يمينا مجازا لمجاورته بينها والمراد ما شانه ان يكون محلوفا عليه والا فهو قبل اليمين ليس محلوفا عليه والا فهو قبل اليمين ليس محلوفا عليه فيكون من مجاز الاستعارة ومثله صلى قبره بعد ما دفن اي صلى على صاحب القبر واطلق القبر على صاحب القبر ويدل لهذا التاويل رواية مسلم حيث قال فيها بدل قوله على يمين على امر **واني والله لا احلف على يمين** اي حيث هي الخصلة المحلوف عليها **الا اتيت الذي هو خير او تحللتها** بالكفارة وفي الايمان والنذور فاري غيرها خيرا منها الا كفرت عن يميني واتيت الذي هو خير فتقدم الكفارة على الايمان فيه دلالة على الجواز لان الواو لا تقتضي الترتيب وقد ذهب اكثر الصحابة الى جواز تقدم الكفارة على اليمين واليه ذهب ابو حنيفة واحمد لان ابا موسى افتى بذلك فعجل الصيام فقال لا يجوز لانه حنث واحتجوا بان الصيام من حقوق الابدان ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة بخلاف العتق والكسوة والاطعام

Copyright King Saud University